جمهورية مصر العربية - قرار رئيس الجمهورية - رقم 233 لسنة 2019 الصادر بتاريخ 2019-05-18 نشر بتاريخ 2019-10-24 يعمل به إعتبارا من 2019-07-29 بشأن الموافقة على اتفاق بين حكومة جمهورية مصر العربية ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (فاو) بشأن إطار البرنامج الوطني لجمهورية مصر العربية 2018/ 2022 والموقع بتاريخ 23/ 4/ 2018. الجريدة الرسمية 43

توقيع : عبد الفتاح السيسي - رئيس الجمهورية

ديباجة

بعد الاطلاع على نص المادة (151) من الدستور؛

وبعد موافقة مجلس الوزراء؛

:قرر

مادة إصدار

المادة 1 اصدار

ووفق على اتفاق بين حكومة جمهورية مصر العربية ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (فاو) بشأن إطار البرنامج الوطني لجمهورية مصر العربية 2018/ 2022 والموقع بتاريخ 2018/4/23 وذلك مع التحفظ بشرط التصديق.

إطار البرنامج الوطني جمهورية مصر العربية - مقدمة

المادة 1

:المقدمة

1. لقد حدد الإطار الخاص بالبرنامج الوطني لمصر ثلاثة مجالات ذات أولوية لدى الحكومة لتوجيه الشراكة ودعمها بين منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) وحكومة جمهورية مصر العربية، بحيث تسمح هذه الشراكة بالجمع بين أفضل الممارسات الدولية المبتكرة والمعايير العالمية وبين الخبرات الوطنية والإقليمية خلال فترة الشراكة الممتدة على مدار خمس سنوات في إطار البرنامج الوطني (من عام 2018 إلى عام 2022).

2. ويولي البرنامج اهتماما خاصا لدعم الحكومة المصرية في تحقيق الإجراءات الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة مع التركيز بشكل خاص على الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة الذي يتعلق بـ "القضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية وتعزيز الزراعة المستدامة".

3. وتم إعداد إطار البرنامج الوطني بعد عقد العديد من المشاورات مع الوزارات المصرية ذات الصلة وبالاتفاق معها، وهي تتمثل في الوزارات التالية:

وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، وزارة البيئة، وزارة الخارجية، وزارة الاستثمار والتعاون الدولي، وزارة التموين والتجارة الداخلية، وزارة التجارة والصناعة، وزارة الموارد المائية والري، وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري وزارة التضامن الاجتماعي. فضلا عن عقد بعض المشاورات مع كليات الزراعة في الجامعات الحكومية، والمنظمات غير الحكومية القومية التي تعمل في القطاع الريفي، علاوة على القطاع الخاص المسئول عن توريد المدخلات الزراعية وتوزيعها مثل شركات تجهيز الأغذية وتصديرها والبنك الزراعي المصري وغرف التجارة والجمعيات التعاونية.

إطار البرنامج الوطني جمهورية مصر العربية - تحديد السياق الوطني والأولويات

المادة 2

:تحديد السياق الوطني والأولويات

تعتبر مصر من البلدان ذات الدخل المتوسط المنخفض التي تعاني من العجز الغذائي، والتي يبلغ عدد سكانها حوالي 94 -4 .(%مليون نسمة وبمعدل نمو (2.5

ويقدر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنحو 3740 دولارا. ويبلغ معدل البطالة (12.1%)، بينما يبلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (3.8%) في عام 2016. ويعيش حاليا (56.9%) من السكان في المناطق الريفية. ويقدر أن (28%) من .السكان يعيشون تحت خط الفقر وأن نحو ثلاثة أرباع الفقراء يعيشون في المناطق الريفية

يعتمد الاقتصاد المصري على الموارد الطبيعية الضعيفة والقابلة للاستنزاف وعلى التحويلات المالية، وعلى بعض .5 القطاعات الاقتصادية، كالسياحة والنفط والغاز والزراعة. ويتركز الضغط الشديد على الموارد الطبيعية المحدودة وخاصة المياه، ويتزايد هذا الضغط بسبب آثار تغير المناخ وزيادة التوسع العمراني والاستغلال المفرط لدلتا النيل وعدم كفاءة إدارة .الموارد المائية

على الرغم من أن قطاع الزراعة يعتبر قطاعا حيويا بالنسبة لمصر نظرا لأهميته في تحقيق الأمن الغذائي والتغذوي .6 وتوفير العمالة والحد من الفقر وتعزيز قدرة سكان الريف على الصمود، فإن مصر لا تزال تعتمد اعتمادا كبيرا على استيراد المواد الغذائية وخاصة القمح - المحصول الرئيسي. وتشير التقديرات إلى أن (17%) من المصريين يعانون من انعدام الأمن .الغذائي، وأن سوء التغذية منتشر على نطاق واسع مع ارتفاع معدلات السمنة، ولا سيما بين النساء

ومن ثم، فإن تحقيق النمو الزراعي المستدام أمر حيوي وضروري لتحسين سبل المعيشة والأمن الغذائي والتغذية وقدرة سكان .الريف على الصمود

ولقد أطلقت الحكومة المصرية برنامجا للتنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية في إطار استراتيجية التنمية المستدامة .7 2030، أو ما يسمى برؤية مصر 2030، ويهدف البرنامج إلى تعزيز النمو الشامل، وبناء القدرة التنافسية الوطنية والإقليمية، .وتشجيع الابتكار، والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية وتعزيز التنمية البشرية، وتحسين نوعية الحياة

إن استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة 2030 تحدد رؤية واتجاهات التنمية الزراعية في مصر ورسالتها وأهدافها خلال .8 :الفترة من 2010 إلى 2030، وهي بمثابة أداة أساسية لتحقيق رؤية مصر 2030 والتي تهدف إلى

الاستخدام المستدام للموارد الزراعية الطبيعية؛ (1)

زيادة إنتاجية وحدتي الأرض والمياه؛ (2)

رفع مستوى الأمن الغذائي للسلع الغذائية الاستراتيجية؛ (3)

زيادة القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية في الأسواق المحلية والدولية؛ (4)

تحسين مناخ الاستثمار الزراعي؛ (5)

.تحسين مستويات المعيشة لسكان الريف، والحد من معدلات الفقر في المناطق الريفية (6)

وتهدف الاستراتيجية إلى تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة تقوم على قطاع زراعي ديناميكي قادر على تحقيق نمو .مستدام وسريع، مع توجيه اهتمام خاص لمساعدة الفئات الاجتماعية المهمشة والحد من الفقر في المناطق الريفية

يتماشى إطار البرنامج الوطني مع الخطة التنفيذية للتنمية الزراعية للفترة من عام 2017 وحتى عام 2022 وهي تعتبر .9 :المحرك الرئيسي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة لعام 2030، ومن المتوقع أن تشتمل على ثلاثة مكونات

الإصلاحات المؤسسية؛ (1)

إعادة النظر في السياسات الزراعية؛ (2)

برامج التنمية والاستثمار (3).

10. وتعتبر الاستراتيجية الوطنية للتكيف مع تغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث لعام 2011 من الأدوات السياسية الهامة الأخرى لتحقيق رؤية مصر 2030، وتركز تلك الاستراتيجية على تعزيز القدرة على الصمود أمام التهديدات والأزمات عن طريق استدامة استخدام الموارد الطبيعية، والحفاظ على التنوع البيولوجي، والحد من مخاطر الكوارث الناجمة عن تغير المناخ، وتنفيذ إجراءات التكيف مع تغير المناخ.

11. كما يتماشى إطار البرنامج الوطني مع الأولويات الإقليمية التي تسعى الفاو لتحقيقها في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، والتي تشمل الآتي (1) بناء القدرة على الصمود لتحسين الأمن الغذائي والتغذية في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا؛ (2) الزراعة الأسرية للحيازات الصغيرة لتحقيق التنمية الشاملة في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا؛ (3) مبادرة ندرة المياه في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا.

12. وتماشيا مع إطار النتائج العالمي للفاو، سيتم تعميم المساواة بين الجنسين في جميع التدخلات التي تقوم بها الفاو من خلال إطار البرنامج الوطني للفترة من عام 2018 وحتى عام 2022. وذلك يتضمن تكافؤ فرص الوصول على الأراضي والمياه والتكنولوجيات والتمويل والمدخلات. وبالإضافة إلى ذلك، سيتم تعزيز القدرات الوطنية في مجال البحث والتطوير المتعلق بالتكنولوجيات الحديثة. وعلاوة على ذلك، سيجري متابعة التعاون فيما بين بلدان الجنوب مع منظمة الفاو بصفتها الجهة الميسرة، كأداة فعالة لتحفيز التنمية الزراعية وتحقيق بعض النتائج المتوقعة في إطار البرنامج الوطني من خلال نقل الحلول والخبرات والممارسات الجيدة والتكنولوجيا والموارد وتبادلهم ومشاركتهم مع بلدان جنوب الكرة الأرضية.

إطار البرنامج الوطني جمهورية مصر العربية - المساهمات التي تقدمها الفاو والنتائج المتوقع تحقيقها

المادة 3

المساهمات التي تقدمها الفاو والنتائج المتوقع تحقيقها:

13. طبقا لولاية الفاو، سيركز إطار البرنامج الوطني في مصر على الأولويات الحكومية التالية: (1) تحسين الإنتاجية الزراعية، (2) رفع مستوى الأمن الغذائي للسلع الغذائية الاستراتيجية؛ (3) الاستخدام المستدام للموارد الزراعية الطبيعية.

الأولوية الأولى للحكومة: تحسين الإنتاجية الزراعية:

14. وستعزز الفاو خدمات الإرشاد الزراعي والبيطري التي تقوم بها الوكالات الحكومية والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني وشركات القطاع الخاص والبنوك (الناتج 1-1). وستركز هذه الخدمات الإرشادية على اعتماد الممارسات الزراعية المستدامة، وذلك من خلال إطار للشراكات المجتمعية بين القطاع العام والقطاع الخاص من أجل تقديم الخدمات وإعادة توجيهها نحو البحوث التطبيقية القائمة على الطلب والإيكولوجيا الزراعية ونحو النهج الإرشادية القائمة على المشاركة. وبالإضافة إلى تعزيز الخدمات الإرشادية، تشتمل مساهمة الفاو لتحسين الإنتاجية الزراعية على تعزيز برامج مدارس المزارعين الحقلية من أجل التشجيع على تبني التكنولوجيات والممارسات الملائمة والزراعة المستدامة.

15. نظرا لأهمية مزارع الألبان ولمحدودية انتشارها، سيتم وضع استراتيجية لزيادة الإنتاجية في هذا القطاع الزراعي من خلال تحسين عمليات التهجين والتغذية والأمن البيولوجي (الناتج 1.2). وستدعم الفاو انتعاش القطاع الفرعي لمزارع الألبان محدودة النطاق، وستستهدف الأسر الفقيرة التي تعيلها نساء والأسواق المحلية لمنتجات الألبان الجيدة (الناتج 1.3). وستشمل تدخلات الفاو إنشاء "مراكز للألبان" لتحسين جمعها وتخزينها، وخدمات الصحة الحيوانية على المستوى المجتمعي، وتحقيق الأمن البيولوجي للأسر والمزارع، وإنتاج العلف الحيواني، وجمع الألبان وتجهيزها وتسويقها، والادخار والقروض والصناديق المتجددة، والائتمانات الصغيرة والتأمين، ومعالجة النفايات الحيوانية للحصول على الأسمدة والغاز الحيوي.

16. كما ستدعم الفاو وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي لتعزيز اللوائح الخاصة بالتدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية، فضلا عن تعزيز الزراعة المستدامة (الناتج 1.4) لحماية صحة الإنسان والحيوان والنباتات بما يتماشى مع المعايير الدولية.

وستساهم الفاو أيضا في تعزيز نظام المراقبة والرقابة والإنذار المبكر للأمراض الحيوانية العابرة للحدود والأمراض الحيوانية المنشأ والآفات النباتية وأمراض الأسماك (الناتج 1.5) مع الاهتمام بالآثار المتوقعة لتغير المناخ.

17. ستقدم الفاو الدعم لتعزيز قدرات البحث والتطوير الوطنية لتحسين التكنولوجيات الحديثة المستخدمة في إنتاج واستزراع الأحياء المائية في المناطق الداخلية والبحرية وتداول المنتجات فيما بعد الحصاد (الناتج 1.6). ويعالج هذا البحث المستويات الإنتاجية المنخفضة حاليا، وخسائر الأغذية العالية وهدرها، وأمراض الأسماك الناشئة.

وذلك انطلاقا من دعم الفاو للهيئة العامة لمصايد أسماك البحر المتوسط، وللتعاون العلمي والمؤسسي لدعم الصيد الرشيد في شرق البحر المتوسط، ولإعلان نواكشوط المتعلق بفقدان الأسماك والنفايات، ولمبادرة الاستزراع السمكي في الصحراء في الجزائر ومصر وسلطنة عمان.

الأولوية الثانية للحكومة: رفع مستوى الأمن الغذائي للسلع الغذائية الاستراتيجية:

18. وفيما يتعلق بتحقيق أهداف التنمية المستدامة المرتبطة بالأمن الغذائي والتغذية، ستدعم الفاو الحكومة المصرية في مواصلة تطوير الاستراتيجية الوطنية للأغذية والتغذية للفترة 2018 – 2028، مع مراعاة آثار تغير المناخ، وتحديث استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة 2030، فضلا عن وضع خطة عمل لدعم رصد أهداف التنمية المستدامة (الناتج 2- 1).

19. سيتم تناول رفع مستوى الأمن الغذائي، والذي يعتبر أحد المجالات ذات الأولوية في مصر، من خلال وضع خطط عمل متعددة القطاعات للحد من خسائر ما قبل الحصاد وما بعده (الناتج 2- 2). وفي هذا الصدد، ستدعم الفاو حكومة مصر لوضع خطط عمل متعددة القطاعات من أجل: (1) الحد من خسائر الأغذية وهدرها قبل الحصاد وبعده في قطاع الزراعة؛ (2) تعزيز إدارة عمليات ما بعد الحصاد لأصحاب الحيازات الصغيرة الذين ينتجون الحبوب والمحاصيل البستانية من خلال تبني نهج سلاسل القيمة على نحو يراعي مصالح الفقراء.

20. كما ستدعم الفاو الحكومة المصرية في إنشاء أو تعزيز التعاونيات الزراعية ومجموعات صغار المنتجين (الناتج 2.3). وسيتم ذلك بالاشتراك مع اتحادات التعاونيات الزراعية والبنوك وشركات القطاع الخاص والمؤسسات المالية الدولية مثل الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (إيفاد) والبنك الدولي التي تقدم الدعم المالي، فضلا عن القطاع الخاص. ومن أجل تعزيز سياسة الحوار بين القطاع العام والخاص، ستدعم الفاو إنشاء بيئة تمكينية بين أصحاب المصلحة المعنيين بالتنمية الزراعية (لتحقيق الاستثمار الزراعي (الناتج 2.4).

الأولوية الثالثة للحكومة: الاستخدام المستدام للموارد الزراعية الطبيعية:

21. ستدعم الفاو الحكومة المصرية عن طريق تحسين استراتيجية زيادة إنتاجية المياه في الزراعة المروية في الأراضي القديمة والجديدة وكذلك في الأراضي المستصلحة حديثا.

وتتضمن هذه الاستراتيجية استخدام تكنولوجيات وأساليب ري حديثة، واتباع نظام الإدارة الفعالة للمياه في المزرعة ونظام قوى لرصد المياه (الناتج 3.1). كما تقدم الفاو دعمها للحكومة المصرية من خلال وضع استراتيجية تهدف إلى استخدام المياه وإدارتها بفاعلية باعتبارها أحد تدابير التكيف مع تغير المناخ، وتتضمن هذه التدابير تحقيق التوافق بين المياه والطاقة والغذاء واستخدام مياه نهر النيل في مختلف القطاعات وتوفير مصادر بديلة للمياه العذبة واستخدام التكنولوجيا التي ستساعد في زيادة الإنتاجية مع الاعتماد على مياه أقل ومعالجة مياه الصرف (الناتج 3.2).

22. كما سيتم إعداد استراتيجية للتكيف مع تغيرات المناخ والحد من مخاطر الكوارث الطبيعية على قطاع الزراعة (الناتج 3.3.). ستساعد هذه الاستراتيجية في تحديد الأولويات وفي إعداد المؤشرات اللازمة وفي توفير أجهزة وأنظمة الرصد والتقييم.

كما ستدعم الفاو تعزيز تكنولوجيات توفير المياه وتعزيز الزراعة المستدامة.

23. وعلاوة على ذلك، سيتم إعداد استراتيجية تدعمها الفاو تقوم على تعزيز القدرات في مجال الإدارة المستدامة للأراضي والمياه والتنوع البيولوجي من أجل الزراعة، بما في ذلك الواحات التي تعتمد على النظم الإيكولوجية الزراعية وخريطة عن مواقع الكربون العضوي في التربة (الناتج 3.4).

إطار البرنامج الوطني جمهورية مصر العربية - ترتيبات التنفيذ والرصد والإبلاغ

المادة 4

ترتيبات التنفيذ والرصد والإبلاغ:

24. وتشير التقديرات إلى أن تنفيذ إطار البرنامج الوطني في مصر خلال الفترة 2018- 2022 يتطلب توافر مبلغ وقدره 32.1 مليون دولار أمريكي، متوفر منه حاليا حوالي 11.24 مليون دولار أمريكي من مصادر التمويل أو من الشراكات القائمة، كما يلزم توفير المبلغ المتبقي وقدره 20.69 مليون دولار على مدى فترة تنفيذ هذا البرنامج.

25. وسيستمر السعي لتنفيذ إطار البرمجة القطرية مع أكبر عدد ممكن من الشراكات وبما يتماشى مع الجهود المشتركة التي يبذلها كل من الحكومة المصرية والشركاء الإنمائيين من أجل تعزيز التنسيق وفعالية المعونة. وتتطلع الحكومة المصرية والفاو إلى التعاون والدعم من جميع الشركاء المعنيين من أجل التنفيذ الناجح لإطار البرنامج الوطني.

26. ستقوم منظمة الفاو بتنفيذ التدخلات اللازمة لتحقيق نتائج أطر البرنامج الوطني وذلك بالتعاون مع الحكومات النظيرة والجهات الفاعلة غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة الأخرى فضلا عن التعاون مع المؤسسات المنفذة والشركاء في توفير الموارد.

27. سيتم إنشاء لجنة توجيهية يشترك في رئاستها ممثل رفيع المستوى لوزارة الزراعة واستصلاح الأراضي وممثل لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة في مصر، مع أعضاء من الوزارات المختصة، للإشراف على تنفيذ إطار البرنامج الوطني في مصر. وستقوم اللجنة التوجيهية، ضمن جملة أمور أخرى، بما يلي:

(1) عقد اجتماعات وتشجيع المبادرات الرامية إلى تيسير وضع خطط عمل إطار البرنامج الوطني واستعراضها وستقع مسئولية تنفيذ إطار البرنامج الوطني كاملة على عاتق مكتب منظمة الفاو في مصر. ويجوز للجنة التوجيهية أن تنشئ فرقا مخصصة للاضطلاع بمهام محددة تتعلق بالرصد والتقييم، بما في ذلك النتائج والأنشطة الجوهرية. ويمكن تعديل وثيقة إطار البرنامج الوطني عند الحاجة لتتناول التغييرات الرئيسية التي قد تطرأ على ظروف البلد. وستنفذ أنشطة الرصد والتقييم المتعلقة بتنفيذ هذه الوثيقة بصورة منتظمة طوال دورات البرنامج/ المشروع.

28. يدخل هذا الاتفاق حيز النفاذ من تاريخ إخطار جمهورية مصر العربية لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة "الفاو" بإتمام الإجراءات القانونية اللازمة.

مرفق 2

أوجه الارتباط مع منظومة الأمم المتحدة:

1. إن إطار عمل الأمم المتحدة لتنمية الشراكة، الذي يمثل حاليا إطار العمل الجديد في مصر بعد أن حل محل إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية (2013- 2018) للفترة (2018- 2022) بناء على طلب من وزارة الاستثمار والتعاون الدولي المصرية، يتم حاليا كتابته في صياغته النهائية في مشاورة وطنية شاملة تتضمن جميع أصحاب المصلحة المعنيين.

ومن المتوقع أن تتعلق المجالات ذات الأولوية والنتائج التي يجب تحقيقها بالأمن الغذائي والتغذية والتنمية الزراعية وإدارة الموارد الطبيعية والتكيف مع تغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث.

ويقوم مكتب منظمة الفاو في مصر بدور رئيسي في جميع المجالات ذات الأولوية وفي إعداد النتائج الجديدة لإطار عمل الأمم المتحدة لتنمية الشراكة، وتوجه دعما خاصا للفريق العامل المعني "بإدارة الموارد الطبيعية" والذي تتشارك في رئاسته منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية والفاو.

2. يشارك مكتب منظمة في مصر في قرار إعادة النظر في الحدود الدنيا للحماية الاجتماعية على الصعيد الوطني في مصر، والذي أجرته وزارة التضامن الاجتماعي ومنظمة العمل الدولية وبالاشتراك مع مختلف منظمات الأمم المتحدة (البنك الدولي واليونيسيف وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية، وما إلى ذلك).

3. بما أن إطار عمل الأمم المتحدة لتنمية الشراكة في مصر للفترة 2018- 2022 قد تم الانتهاء منه، فمن المتوقع أن تساعد الفاو في تنفيذه فيما يتعلق بالأولويات والنتائج المحددة فيه، وذلك من منطلق أن إطار البرنامج الوطني في مصر هو بمثابة وثيقة قابلة للتعديل لإدراج أية مجالات ذات أولوية ولتحقيق النتائج المتفق عليها.

4. وفقا لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للفترة 2013- 2018، تقوم الفاو بالمساهمة في المجالات التالية ذات الأولوية:

(1) التخفيف من وطأة الفقر من خلال تحقيق النمو الذي يراعى مصالح الفقراء، (2) الخدمات الأساسية ذات المستوى الجيدة، (3) الأمن الغذائي والتغذية، (4) إدارة البيئة والموارد الطبيعية وذلك بالتعاون والتنسيق مع النظراء المحليين ومنظمة الأمم المتحدة في مصر.

5. وفيما يتعلق بأول مجالين ذي أولوية، فإن الناتج (1.1) يشير إلى "الحكومة التي تعمل بآليات فعالة وذات موارد كافية من أجل خلق الوعي وتوجيه الأنشطة بصورة أكثر إنصافا وتقديم خدمات الحماية الاجتماعية ورصدها والحصول على مساكن ملائمة وميسورة التكلفة للأطفال والشباب والنساء الريفيات والمسنين، وغيرهم من الفئات الضعيفة"، في حين يشير الناتج (2-5) إلى "تعزيز نظام الصحة الوطني من أجل التأهب والاستجابة لحالان الطوارئ الصحية العامة مع التركيز بشكل خاص على أنفلونزا الطيور والأنفلونزا الجائحة وفقا للوائح الصحية الدولية (اللوائح الصحية الدولية 2005)".

6. فيما يتعلق بالأمن الغذائي والتغذية، فإن النتائج المتعلقة بولاية الفاو هي التالية:

(4.1) تقوم المؤسسات والهيئات ذات الصلة بوضع وتنفيذ السياسات القائمة على الأدلة والقيام بالتدخلات المستدامة المشتركة ذات الصلة بالأمن الغذائي والتغذية، وذلك في صورة منسقة؛

(4 -3) يستهلك الأشخاص الضعفاء خاصة النساء والأطفال، الغذاء الصحي والمغذي الكافي"؛

و(4.4) "التوصل إلى سلاسل إمدادات زراعية وسلاسل إمدادات الإنتاج الغذائي تتسم بالكفاءة، بما في ذلك اعتماد ممارسات زراعية جيدة".

7. فيما يتعلق بإدارة البيئة والموارد الطبيعية، فإن النتائج التي ستساهم الفاو في تحقيقها هي التالية:

الناتج (5- 1) "اعتمدت الحكومة المصرية سياسات وبرامج سليمة للتكيف مع تغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث، وتركز هذه البرامج على أكثر القطاعات والمجموعات عرضة للمخاطر والمواقع الجغرافية المليئة بالأخطار"، والناتج (5.3) "عززت الحكومة المصرية والمجتمعات المحلية آليات الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية مثل الأرض والمياه والنظم الإيكولوجية وإمكانية الوصول إليها".

8. ويوفر إطار الأمم المتحدة الموحد للميزانية لشركاء إطار عمل الأمم المتحدة لتنمية الشراكة ولفريق الأمم المتحدة القطري لمحة عامة للموارد المتاحة والموارد المطلوبة لدعم تنفيذ إطار عمل الأمم المتحدة لتنمية الشراكة.

وتشتمل مصادر التمويل من وكالات الأمم المتحدة على الموارد العادية والموارد غير الأساسية التي تستطيع وكالات الأمم المتحدة حشدها لدعم تنفيذ إطار عمل الأمم المتحدة لتنمية الشراكة في مصر.

9. وستشارك المنظمة بفاعلية في جميع أنشطة الرصد والإبلاغ ذات الصلة لمراجعة التقدم المحرز في تحقيق النتائج والأنشطة المقررة في خطط العمل مع الشركاء في إطار عمل الأمم المتحدة لتنمية الشراكة، مع التركيز على تقييم التقدم المحرز نحو تحقيق النتائج المتوقعة.